

مشروع دستور الرئيس تأسيس جديد لسلطوية قديمة

في خطوة غير متوقعة أدخل رئيس الجمهورية يوم 8 جويلية 2022 تعديلات جديدة على مشروع الدستور الذي نشره، يوم 30 جوان 2022، بالرائد الرسمي، والذي سيصوّت عليه التونسيين والتونسيات في استفتاء 25 جويلية 2022، بعد مسار أحاديّ انفراديّ انطلق منذ الإعلان عن حالة الاستثناء وتفعيل الفصل 80 من دستور 2014.

وبعد قرابة الشهر من الإعلان عن الإجراءات الاستثنائية، أصدر رئيس الجمهورية يوم 22 سبتمبر 2021 الأمر الرئاسي عدد 117 والذي ألقى بموجبه الدستور (باستثناء باب الحقوق والحريات) ووضع تنظيما مؤقتا للسلطات، يستأثر من خلاله بصلاحيات واسعة جدا دون أن يوفر في المقابل الحد الأدنى من الضمانات القانونية للتصدي لأي محاولة للانفراد بالحكم لفترة زمنية غير محددة إضافة إلى عدم إمكانية الطعن في الأوامر الرئاسية بدعوى تجاوز السلطة.

يوم 13 ديسمبر 2021، أعلن رئيس الجمهورية عن خارطة طريق كانت بمثابة آلية يتجاوز بها الإجراءات القانونية ويبحث عبرها عن إضفاء شرعية الإجراءات التي يريد القيام بها. وكانت الاستشارة الإلكترونية المحطّة الأولى لهذه الخارطة، محطّة شكليّة بأسئلة موجّهة تهدف لإخراج إحصاءات تدعّم غايات الرئيس في تغيير النظام السياسي وتمهيد الطريق أمام إرساء النظام القاعدي عبر سحب الوكالة وتعديل القانون الانتخابي بما يتماشى مع توجهات الرئيس.

بالتزامن مع كل هذه الإجراءات شهدت البلاد تركيزاً للسلطات غير مسبق منذ عام 2011 ترافق مع تفكيك منهجي لجميع المؤسسات والسلطات المستقلة عن الدولة كالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمجلس الأعلى للقضاء وتعيين هيئة انتخابات جديدة...

يوم 20 ماي 2022، صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المرسوم عدد 30 لسنة 2022، المتعلق بإحداث "الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة"، وتكوّنت هذه الهيئة من اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاستشارية القانونية لإعداد مشروع دستور جديد، يجتمعون في لجنة للحوار الوطني.

ففي حين رفض عمداء كليات الحقوق والعلوم القانونية والسياسية الالتحاق باللجنة القانونية إلا أن هذه الهيئة واصلت أعمالها دون معرفة تركيبتها وأعدت مشروعا جديدا للدستور في سياق ضبابي وانعزالي لم يتم تشريك كل القوى المدنيّة والسياسيّة فيه.

اتسم كل هذا المسار بميزتين أساسيتين وهما عدم التشريك والانفراد بالرأي من ناحية وشكليّة المحطّات المعلنة باعتبار أنها في مجملها لم تتجاوز كونها آليات لفرض مشروع الرئيس الذي لم يتغيّر لا بناء على الحوار ولا بناء حتى على نتائج الاستشارة التي لم تقرّ بتغيير الدستور، الفرضيّة التي حظيت فقط باختيار 36% من المشاركين.

وبالإضافة للمسار الأحادي الذي أفضى لوضع مشروع دستور جديد للبلاد فإن مبررات الرئيس للانخراط في هذا المسار حملت جميع هنّات الفترة الفارطة لدستور 2014 في تقييم غير موضوعي للهنات المتعلقة بنص الدستور وتلك المتعلقة بممارسة الفاعلين السياسيين والتي كانت السبب في التنكر لمضامينه وعظّلت إرساء مؤسّساته، قبل أن تبلغ منذ انتخابات 2019 مرحلة الخرق الممنهج لأحكام نظامه السياسي والاستثمار في الأزمنة.

وبناء على كل ما سبق فإن منظّمة البوصلة تعتبر أن:

1. هذا المسار الانفرادي بمحطّاته الشكلية المفرغة من محتواها كان الهدف الوحيد منه البحث عن إضفاء شرعية لمشروع الرئيس أحادي الجانب وهو ما تجلّى في كل مراحل ما بعد 25 جويلية 2021. وأبرز مشروع دستور يعكس في إعدادهِ وصياغته وطريقة عرضه توجّهاً أحادياً لرئيس الجمهورية واقصائياً لأغلب القوى المدنيّة، والسياسيّة، والخبراء.

2. مشروع دستور الرئيس يأسس لنظام سياسي رئاسوي يركّز سلطات كبيرة لدى رئيس الجمهوريّة ويضعه في مرتبة لا تأسّس لإمكانية مساءلته حتّى في صورة خرقه الجسيم للدستور.

3. رغم بعض التحسينات الواردة في النسخة الجديدة والمتعلقة بالفصل 55 المتعلق بالحقوق والحريات عبر ادراج التناسب وحذف "الآداب العاقمة" وإضافة "لضرورة يقتضيها نظام ديمقراطي، لم يتم ذكر "النظام مدني" والذي يمكن من تدعيم الضمانات المتعلقة بعدم المساس بجوهر الحقوق والحريات إضافةً إلى تغييب أهم ضمانات الحقوق والحريّات عبر تغييب الفصل بين السلط وضرب استقلاليّة القضاء.

4. مشروع دستور الرئيس يلغي أغلب الهيئات الدستوريّة التي تعتبر من أبرز دعائم الديمقراطية في دستور 2014 ويسمح له بوضع يده على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عبر تسمية أعضائها.

5. مشروع دستور الرئيس يأسس لمحكمة دستوريّة بمقوّمات محافظة بتركيبة متكوّنة من قضاة فقط وتقصي بقيّة الاختصاصات، وستعجز على أن تلعب دوراً هاماً في مسار سيّئسم بغياب خطير لآليات الرقابة.

وبالاستناد على ما سبق فإن منظّمة البوصلة تعلن رفضها ومعارضتها لمشروع الدستور المطروح للاستفتاء وستقوم بنشر تقرير مفصل يبين هنات ومخاطر مشروع الدستور الجديد.

للإتصال



البوصلة

المسؤول على الإعلام والإتصال بمنظّمة البوصلة
الهاتف 98194190